

في الصميم



www.leeesh.com

م. غنيم الزعبي

أرهقهم ذلك العود.. أي مؤرخ مستقبلي منصف يوثق المرحلة الحالية من تاريخ الكويت يجب أن تكون تلك العبارة هي عنوان بحثه ومقالته.. صاحب السمو الأمير حفظة الله ورعاه بحكمته وحنكته استطاع إفضال كل خطط المعارضة بتغيير الواقع السياسي الكويتي. جربوا التظاهر وعضدوا عشرات الآلاف لكنهم فشلوا، جربوا التفاوض والسب والقذف والتجاوز فكان علاجهم القضاء ولا شيء غير القضاء، وهو أمر نادر الحدوث في إقليمنا العربي وحتى الشرق أوسطي، فقد جرت العادة أن من يتجاوز حدود الأدب في تلك الدول أن تحصل له ظروف صحية سيئة طارئة ليس هو فقط بل كل من تحدث معه

الصحة وطولة العمر لطويل العمر

نظرات



bodalal@me.com

محمد هلال الخالدي

شهر كامل مضى على تطبيق قانون جديد في تركيا يتعلق بحظر بيع الخمر والإعلان عنها في أوقات وأماكن محددة، دون مشاكل ولا انقلابات ودون أن تتأثر حركة السياحة أيضا. هذا نتاج عمل منظم بدأه العبقري نجم الدين أربكان قبل 30 عاما، وما هي تركيا تجني ثمار هذا التخطيط والاجتهاد، حتى أصبحت عن جدارة واستحقاق بلدا إسلاميا متحضرا وقويا بكل المجالات، ليت العرب يتعلمون من تركيا ومن ماليزيا كيف أن الإسلام لا يمنع التقدم والحضارة، وأنه بالإمكان بناء دول إسلامية ديمقراطية متحضرة دون أن تفقد هويتها وثقافتها.

في عام 2001 تم حل حزب الفضيلة الإسلامي الذي كان يرأسه نجم الدين أربكان (إضافة لحل أربعة أحزاب إسلامية أخرى) فأعاد عدد من أعضائه تنظيم أنفسهم وشكلوا حزبا جديدا هو حزب الحرية والتنمية بقيادة العبقري رجب طيب أردوغان، وبعد أقل من سنة تمكنوا من الفوز بثلاثي مقاعد البرلمان ومنصب رئيس الدولة (الرئيس عبدالله غول) ومنصب رئيس الحكومة (أردوغان)، وهو حزب سياسي إسلامي معتدل، استطاع بخطوات مدروسة وبرامج واقعية،

على مدى أشهر ماضية، وكذلك حاولوا التدويل فتصدت لهم سمعة الكويت الخارجية كبلد يحفظ حقوق المواطن الديموقراطية والإنسانية فلم يستمع لهم أحد ولم يعرهم اهتماما، حرضوا على مقاطعة الانتخابات فاستمع لهم الكثيرون أول مرة وكانت المقاطعة كاسحة، ولكن ظلت القيادة صامدة على رأيها بعدم تغيير الدوائر وعندما حدثت الانتخابات الثانية بمرسوم الصوت الواحد فشلت المقاطعة وعاد الناس إلى التصويت بل وعاد بعض رموز الأغلبية أنفسهم واصطفوا مع طوابير الناخبين للتصويت وكذلك عندما أقيمت الانتخابات البلدية قبل أسبوعين شاركت القبائل الكبيرة بكل ثقلها

استعادة الطابع الإسلامي لتركيا التي هيمنت عليها «العلمانية الإقصائية» منذ 1921. عندما سئل أردوغان قبل 10 سنوات عما ستفعله حكومته تجاه بيع الخمر قال: هذه مسألة ثانوية لن ننتشل بها الآن، أولوياتنا هي بناء اقتصاد قوي ورفع مستوى معيشة المواطن التركي وتنمية البلاد. وبالفعل، تركيا اليوم هي ضمن الدول العشر الأولى في الاقتصاد والتنمية. ولأن حزب العدالة والتنمية أصبح فعليا مصدر نجاح وقوة وبناء لتركيا ورفعة لشعبها، استطاع أردوغان بحكمة وروية تخليص تركيا من هيمنة العسكر واستعادة الكثير من الحقوق المدنية وخاصة حقوق المسلمين والمسلمات بدعم شعبي.

مع بداية حصول حزب الحرية والعدالة (الإخوان المسلمين) في مصر على أغلبية برلمانية ومنصب الرئاسة، سارعوا للتخلص من «الخصوم» السياسيين وإقصاء بقية التيارات والحديث عن منع بيع الخمر وإغلاق المحلات التي تتعاطى مع المحرمات والتصديق على الناس، مباشرة وقيل فرض سيطرتهم على مؤسسات الدولة، بل إن أكثر ذلك كان مجرد تصريحات صحافية تتسم بالرعونة والفسخرة الفارغة، ولذلك كان

فيها وبكثافة مما يعني وفاة فكرة المقاطعة. برمتها وهو انتصار للقيادة السياسية التي أثبتت أنها صخرة صلبة تحطمت عندها كل أمواج المعارضة وقامت بفرض الرأي والنهج الذي يحفظ الكويت من التفتت والتشردم. لله درك يا سمو الأمير فقد أثبت للأجيال القادمة أن من يتمسك بفكره ونهجه ومبادئه ولا تهزه كل أنواع الضغوط يفز في النهاية، لذلك فقد فزت يا صاحب السمو الأمير وفازت الكويت معك.

● **نقطة أخيرة:** العود هو مصطلح يطلق على كبير الأسرة، وصاحب السمو الأمير حفظة الله ورعا هو كبير أسرة الكويت كلها.. نسال الله له طول العمر والصحة والعافية.

من البيهبي أي تتحالف ضدهم كل القوى حتى المتصارعة بينها لخلعهم وهذا ما حصل. وفي كثير من المناطق الحرة في سورية تعرض سكانها للجلد والتعزير على ممارسات هي من صميم عاداتهم وتقاليدهم اليومية، ولذلك أيضا لا غرابة أن يتخوف المجتمع الدولي من المعارضة رغم إقرارهم بإجرام النظام، العرب لا يتحلون بالصبر وحسن التخطيط والتدرج في الأمور، بل إن هؤلاء المتشددون الذين يدعون تطبيق الإسلام هم أبعد ما يكونون عن منهج الرسول الكريم ﷺ، ألم يقل الرسول ﷺ «ما كان الرفق في شيء إلا زانه، وما نزع من شيء إلا شانه»، وهل منع الخمر في مكة والمدينة مباشرة أم بعد التمكين؟

تأملوا في حال الدول التي فهمت الإسلام كدين سلام ودعوة للبناء مثل تركيا وماليزيا. وتأملوا في الدول ذات النظرة الأحادية والمنهج الإقصائي مثل إيران وسورية والعراق وغيرها، رغم أن الأخيرة دول غنية بالثروات الطبيعية التي لا تملكها تركيا وماليزيا. فرق شاسع بين عالمهم المتقدم والمتحضر وعالمنا المليء بالصراعات والطائفية والإقصاء!



Nermin\_Lahoti@hotmail.com

د.نرمين يوسف الحويتي

الطيور المهاجرة يا رئيس مجلس الأمة

قبل انعقاد مجلس الأمة والذي سيكون بإذن الله في تاريخ 29 الجاري، بدأ رئيس مجلس الأمة بعمل استثنائي لأعضاء مجلس 2013 لمعرفة أهمية المواضيع المطروحة على المجلس والبدء في المهم ثم الأهم ومع احترامي لجميع المواضيع المطروحة إلا أنه توجد قضية يا معالي رئيس مجلس الأمة هي صمام الأمان لمستقبل الكويت وهي تتمثل في سياسة التوظيف المتبعة من ديوان الخدمة المدنية من الكويت.

وهذه القضية لا تعني فقط السلطة التشريعية بل تعني الحكومة أيضا فهي قضية مستقبل وطن، بالأمس كنا نستقطب الكفاءات من الخارج، وكانت الدولة تعاني الفقر من الكفاءات الوطنية، ولكن اليوم أصبحت الكويت تمتلك الكم الغزير من الكفاءات لتكون في المستقبل أرضا صلبة بأولادها ويعلمهم وكفاءاتهم أيضا، اليوم أصبحنا نرى أن التوظيف لا يتبع منهج الكفاءات والخبرات كما كان متبعها في السابق بل أصبحنا نجد الكثير من الدوائر الحكومية تقوم بتوظيف الوافدين في وظائف بسيطة لا تحتاج إلى مهارات عالية من الخبرة وعلى سبيل المثال لا الحصر وبعيدا عن إدارة المالية والإدارية في وزارة الداخلية «حدث ولا حرج» عندما يقومون بزيارة بسيطة لكلية الطب تجد أن أغلبية العاملين سواء في السكرتارية أو الاستقبال أو العاملين في الطباعة هم من الوافدين، وهنا نسال: أين أبناء الكويت؟ هل تلك الأعمال لا يستطيع أبناء الكويت القيام بها؟ هل الشباب الذين ينتظرون في منازلهم كلمة توظيف لا يندرجون تحت مظلة تلك الأعمال؟ أم ما هي قضية الخدمة المدنية مع صمام الكويت؟ سعادة رئيس مجلس الأمة، إن القضية خطيرة عندما تقوم بتفضيل الوافد عن ابن الكويت فذلك مؤشر لهجرة طيور الكويت من أرضها عندما ترى بأعينها أنها غير مرغوب بها في موطنها، سياسة التوظيف لابد أن توضع في أول الجدول وأن تحظى بالاهتمام المناسب من مجلسكم الموقر «الكويت للكويتيين».

مسك الختام: قالوها أهلنا «ما يحك ظهريك إلا ظفريك».



reemw25@hotmail.com

ريم الوفيان

عمالة بلا عمل

مثلت مشهور في الدرجة الأولى بالمخدرات زراعة وصناعة وتصديرا، عمال تارسين الشوارع من بعض الجنسيات لا أعلم سبب جلبهم إلى الكويت، فليس بينهم طبيب أو مهندس أو مدرس، بل عمال لا عمل لهم غالبية عملية التهريب والتسلل أو الدخول غير الشرعي للبلاد تتم من أفراد ينتمون للجنسيات الإيرانية والأفغانية والباكستانية، كما أن معظم الأفغان لديهم جوازات باكستانية مزورة، ناهيك عن المتسللين والمهربين الإيرانيين، تلك الجنسيات لهم في دولتنا الحبيبة مناطق مخصصة لهم تبتعد العوائل عن السكن فيها أو التاجر بعماراتها والسبب وجود تلك الجنسيات، هم أهل الجرائم والمخالفات والتهريب، يخافون بيع المخدرات ببلدانهم ويهربونها إلى بلدي.. يستفيدون من بلدي وثرواته وخبراته ولا يستفيد بلدي منهم بأي شيء.

موضوع القياديين الذين أمضوا بالخدمة 30 عاما أتصور أنه أخذ أكبر من حجمه، وأتصور بوجهة نظري أن الغالبية منهم ظلموا بعدد سنوات خدمتهم.. كيف؟

شمل موضوع خدمتهم منذ كانوا في الوظيفة كموظف أو رئيس قسم إلى أن أصبح قياديا، فمن الطبيعي أن يتجاوز الـ 30 عاما خدمة إذا قرار الخدمة المدنية يتحدث عن وجوب مرور 10 سنوات خدمة ومؤهل جامعي ليصبح مدير إدارة وقبلها المراقب خبرة 8 سنوات وقبلها رئيس القسم 6 سنوات وقبلها رئيس الشعبة 4 سنوات خبرة في مجال العمل، الحسبة: 10+8+6+4=28 عاما خدمة، وبعدها إذا رشح وكيل مساعد «قياديا» يكون له سنتين فقط ليكمل الـ 30 عاما في الخدمة، فمن الطبيعي أن كل القياديين سيتجاوزن مدة الـ 30 سنة خدمة وهذا ما تحدث عنه قرار الخدمة المدنية رقم 25 لسنة 2006.

يعني كل قيادي يخدم سنتين كوكيل مساعد ويحال أو يحيل نفسه للتقاعد.



تقاعد... القياديين..!!؟

أحمد شاوش 2013

رأي قانوني



melhemmahmod@hotmail.com

المستشار القانوني د. محمود ملحم

استنادا إلى ما ذكرناه في المقالين السابقين وبعد التمهيص في النص والعودة الى اصول الفقه تثير النفقة الزوجية ختاما أهمية خاصة لدى المجتمعات القديمة والمتحضرة. وبصورة خاصة موضوع الأحكام المدنية على الأعراف باعتبارها مصدرا من مصادر القاعدة القانونية التي كانت دائما ولا تزال مركز اهتمام لجميع الشعوب والحضارات منذ الازل. فالنفقة الزوجية تواجه في العالم الاسلامي اشكاليات عديدة، خاصة عندما نتناول موضوع الدراسات المقارنة بين المذاهب المختلفة وتطبيق مبدأ المساواة والعدالة على الطوائف الاسلامية، منها كيفية اللجوء الى تفسير النص القرآني فقهيا وفهم خلاف الفقهاء له، اضافة الى موضوع إخضاعه للتقاليد والأعراف خارج النص القرآني والسلطة التقديرية التي تمنح للقضاء على قاعدة هل النفقة الزوجية وتقديرها تتبع المذهب الحرام المقيد ام المختلط ومدى علاقة القاضي وارتباطه بإحد هذه المذاهب الثلاثة وانعكاسات هذه المذاهب الفقيهية او المطلقة على ارادة القاضي وسلطته في اصدار الأحكام؟ هذه الاشكاليات بحاجة الى دراسة حيادية معمقة لرفع الظلم عن كثير ممن عانوا من احكام جائرة افقدتهم حقوقهم

وجعلتهم عاجزين عن اثبات احقيتهم، اما بسبب النص واما بسبب العرف، وهذا ما يوضح بلا شك الماكنة الممتازة التي تحتلها النفقة الزوجية في كنف العائلة ومحيطها وانتمائها ومدى حاجتنا الى تشريع قانون يعتمد على نص قرآني محكم ينصف الزوجة في استحقاقاتها من الزوج على ان هذا التشريع يشمل الجميع دون استثناء وخاصة في الدول ذات التعدد الطائفي أن نفقة الزوجية واجبة على الزوج شرعا لقاء احتباسها عليه، وأن النفقة للزوجة دين عليه في ذمته لا تسقط إلا بالاداء أو الإبراء طبقا للمادة الأولى من القانون 25 لسنة 1929 المعدل بالقانون 100 لسنة 1985، واذا توافرت شروط الاستحقاق، فهنا تستحق الزوجة النفقة مع يسار أو إفسار الزوج طالما كان قادرا على الكسب، ولكن هنا تدخل الاشكالية العملية فيما يتعلق بالسلطة التقديرية المعطاة للقاضي فيما يتعلق بالتقدير لهذه النفقة وهذه الاشكالية محط نظر في الدراسة، لأنها وبموجب التقدير فقد يظلم البعض ليس بالحكم، ولكن بالمقارنة نتيجة عدم وجود ضوابط للتقدير وسلطة القاضي هنا تقديرية ولا يجب ان تخرج عن ثلاثة فروض اساسية ومراعاتها يجب ان تكون فرضا ان

يقبل القاضي ما تراضى عليه الزوجان، وهنا يكون حكمه كاشفا فقط عن دين النفقة في ذمة الزوج والحكم الكاشف يعني اخراج ما تراضى عليه الزوجان دون تدخل وأن يزيد القاضي اذا وجد فيه تعسفا من الزوج رغم يساره ولا يسد المفروض ظروف المعيشة، وهنا نعود لتكلم عن بيت القصيد لتدخل ارادة القاضي رغما عن التزام الطرفين وان ينقصه القاضي اذا وجده مغاللا فيه مع ضيق حال الزوج، وهنا كذلك تدخل ارادة القاضي. وبالعودة الى الشروط، ذكر مرتين الزوج ومرتين القاضي دون التطرق الى حقوق الزوجية، فهل اسقط أو سقط؟ هذا الاتفاق هو محرر وله حجية في إثبات التزام الزوج بالاتفاق بالمبلغ الذي قدره على نفسه بما يعد اتفاقا صائبا وطلب الزوج بانقاص النفقة نتيجة عسرته او مرتبط بمدى اثباته لهذه العسر اضافة الى اقتارانه بنفقة الزوجة وحاجتها وخاصة اذا كانت مريضة. فالنص يجب الا يقيد القاضي في هذا الاتجاه، بل مراعاة الامور وتقديم الأهم على المهم، فحاجة الزوجة المريضة في الاتفاق تكون اهم من اعسار الزوج، وهنا نطرح موضوع تقدير النفقة بموجب ضوابط على رأسها موضوع الكفاف.